٩ ــ الدولة العثمانية:

أبعاد التحيّز في دراسات النظام الدولي وفي دراسات التاريخ الإسلامي

د. نادية مصطفى

المقدمة[١]:

١ ـ تعد إشكالية التحيز من أهم الإشكاليات المنهاجية التي تعرفها العلوم الاجتماعية، ولقد تبلورت هذه الإشكالية خلال عملية تَطور مناهج ومقتربات هذه العلوم نحو اكتساب درجة أكبر من «العِلمية»، أي نحو تطبيق ما يعرف بـ «المِنهج العلمي» على أساس أن أحد الأركان الأساسية في هذا المِنهج (أو بمعنى أدق غايته الأساسية) هو تحقيق «الموضوعيَّة» في

---

(١) تمّ إعداد هذه الدراسة من واقع مضمون بعض أجزاء مشروع «العلاقات الدولية في الإسلام»، والتي تمت صياغتها، والتي ستنشر مع أجزائه الأُخرى حال إتمام المشروع بصورة كاملة. ولقد تم هذا المشروع تحت الرعاية المادية والأدبية للمعهد العالي للفكر الإسلامي، وتحت إشراف مكتب المعهد في القاهرة.

والجزء الذي أُخذت عن مضمونه هذه الدراسة هو الجزء الخاص بالتعامل مع التاريخ الإسلامي. وهو يتضمن دراسة منهاجية تحت عنوان «مدخل إسلامي لدراسة التطور في وضع ودوْر العالم الإسلامي في النظام الدولي: مشاكل وضوابط التعامل مع التاريخ الإسلامي».

كما يتضمن خمسة أبواب تحلل «تطور وضع ودوْر العالم الإسلامي في النظام الدولي» في خمس مراحل تاريخية كبرى. ولقد قامت د. نادية محمود مصطفى بكتابة الدراسة المنهاجية والبابين الثالث والرابع وهي الأجزاء التي تم النقل عن مضمونها عند إعداد هذه الدراسة عن التحيز.

تحليل الظاهرة الاجتماعية. حيث يصبح هذا التحليل خاليًا من التحيزات الشخصية والسياسية والإيديولوجية؛ لأنه يقوم أساسًا على استخدام أساليب التحقُّق المنطقية أو التجريبية أو الرياضية في دراسة الظواهر حتى يمكن تقديم نتائج موضوعية خالية من تحيزات الأحكام القيَمية.

وبدون الدخول في تفاصيل «المنهج العلمي» وما يثيره من إشكاليات تتصل بصورة أو بأُخرى بالموضوعية أو الحياد أو عدم التحيز، وهي الإشكاليات التي تطرح نفسها أيضًا ـ وبدرجات مختلفة ـ في مجالات معرفية أُخرى (الفلسفة، الإيديولوجية، القيَم) يكفي القول: إن الأسلوب العلمي بالرغم من أنه لا ينبني على موقف معرفي محدد ولا يلتزم بنظرية أو فلسفة معينة إلا أنه لا يضمن عن طريق أساليب التحقق تحقيق الموضوعية الكاملة أو الحياد أو الابتعاد التام عن أي نوع من أنواع التحيز[٢]، ولذا تقول بعض الاتجاهات البحثية في هذه القضية إنه لا وجود للموضوعية في العلم الاجتماعي، ومن ثَم فهناك من يتكلم عما يسمى الذاتية البينية Intersubjectivity كبديل عن الموضوعية، وهي القدرة على نقل نمَط من المعرفة من شخص يحوزه إلى آخر لا يحوزه، ولكن على النحو الذي يمكِّنه من فهمه، وبحيث يمكن للطرفين أن يدرِسا نفس الظاهرة، ويقارنا بين نتائج كل منهما[٣]. ومن ناحية أُخرى فإن بعض التوجهات البحثية ترى أن إخفاء التقويم هو الطريق المفتوح للتحيز، وليس وجود التقويم في حد ذاته؛ ومن ثَم فإن التصريح بالمقدمات القيَمية هو الذي ييسر التحقق من التحيُّزات حيث يصبح الباحث واعيًا بمنظومته القيَمية، ومدرِكًا لأبعادها واختلافها عن أبعاد المنظومات الأُخرى بدلاً من ألا يكشف عنها؛ فيبدو

---

(٢) انظر على سبيل المثال: د. صلاح قنصوه: **الموضوعية في العلوم الإنسانية ـ عرض نقدي لمناهج البحث**. دار الثقافة ـ القاهرة ١٩٨٠ ص ٣٣٥ ـ ٤٠٧.

David Nachmias, Chava Nachmias: *Research Methods in the Social Science*, Second Edition, St. Martin's Press, USA, 1981, pp. 3-28.

د. السيد عبد المطلب غانم: رسائل منهجية (١): الوُجهة العلمية، مايو ١٩٩١. (غير منشورة).

(٣) D. Nachmias, C. Nachmias: op. cit., pp. 17 - 18.

وكأنه يعرض كل الحقيقة. وهذه المقدمات القيَمية قد تكون كامنة في المسلك العلمي فهي التي تحُث الباحث على اختيار مشكلته ووقائعه وأدواته المنهاجية، وقد تكون هي تقويمات الباحث الذاتية ووجهة نظره الخاصة إزاء موضوعات دراسته(٤).

٢ ـ وبالنظر إلى علم العلاقات الدولية ـ وهو من أحدث أفرع العُلوم الاجتماعية ـ نجد أن هذه القضية قد تأثرت على مستويين:

المستوى الأول: هو مستوى تطور المنظورات الغربية لهذا المجال الدراسي منذ نهاية الحرب العالمية الأُولى. ففي انتقاله من المنظور التقليدي إلى المنظور السلوكي أو العلمي كانت قضية الموضوعية أو الحياد أو عدم التحيز تمثل أحد أبعاد الجدال بين المنظورين. فيرى المدافعون عن المنظور العلمي في دراسة العلاقات الدولية (والذي يهدف للوصول إلى نظرية عامة تستند مقولاتها وافتراضاتها على أساليب التحقُّق الدقيقة) أنَّ الأسلوب العلمي أكثر موضوعية من أساليب المنظور التقليدي (والتي تستند على أساليب تعتمد على ممارسة الحكم)؛ لأنه يقلل من الأحكام والتحيزات الشخصية حيث أنه لا يمكن في هذا المجال الحديث عن موضوعية مطلقة.

المستوى الثاني: هو مستوى انتقاد سيادة الأنساق المعرفية الغربية أو المنظورات والمقتربات الغربية في هذا المجال الدراسي، وهي السيادة التي تعكس تفوق وهيمنة الفواعل الدولية الغربية في النظام الدولي، في حين يعكس الاتجاه النقدي لها تطور وتعقُّد أبعاد الظاهرة الدولية المعاصرة (من حيث الأطراف والقضايا والعمليات الدولية). فلقد برزت تيارات ومدارس فكرية تنتقد مدى ملاءمة مناهج هذه المنظورات الغربية لدراسة مشاكل وأوضاع الأطراف الأُخرى الدولية غير المهيمنة، ولهذا تبلورت المحاولات لتطوير مقتربات بديلة تتواءم ومتطلبات وغايات هذه الدراسة، وكان من أهم هذه المحاولات تلك المتصلة بأوضاع وسياسات دول العالم

---

(٤) د. صلاح قنصوة: مصدر سابق ص ٣٨٨ ـ ٣٩٤.

الثالث دون تحديد لخصوصية أو ذاتية منظور إسلامي.

٣ ـ وهكذا ـ وعلى ضوء ما سبق ـ فإن اقترابنا في هذه الدراسة مزدوج الأبعاد: فهو يسعى من ناحية إلى اكتشاف ومناقشة تحيزات قائمة تؤثر على مجال حركة باحث العلاقات الدولية ورؤيته، ولكن يسعى هذا الاقتراب من ناحية أُخرى إلى تقديم تحيزات إسلامية بديلة انطلاقًا من الاعتراف بأن التحيز هو ذاته ليس شرًا مطلقًا بشرط التصريح به وعدم الادعاء بأنه يمثل بمفرده كلَّ الحقيقة، وانطلاقًا من الاعتراف أيضًا بأنه لا يمكن إلغاء التحيزات تمامًا مهما كانت درجة علمية التحليل، وإن كان من الضروري اكتشافها ـ وخاصة الكامنة الخفية ـ ومناقشتها بأسلوب علمي سليم لتقديم بديل لها، وينبع اقتراب الدراسة من هذه القضية من صميم خبرة فعلية استغرَقتها أعمال الإعداد ثم تنفيذ مشروع «العلاقات الدولية في الإسلام»، فلقد انطلق هذا المشروع وبدأ كرد فعل لذلك الإحساس والإدراك الذي تبلور تدريجيًا لدى ـ أعضاء فريق البحث ـ عن مدى تحيز الأُطر النظرية والتطبيقية في مجال دراسة العلاقات الدولية، وذلك بالابتعاد عن أو إغفال أو إهمال أو إسقاط أو تشويه الخبرة الإسلامية بأبعادها الفكرية والحركية، التُراثية منها والمعاصرة.

وخلال العمل في المشروع من أجل صياغة وتنفيذ نموذج لعلاج هذا النمَط من التحيز، وذلك بتقديم منظور إسلامي أصولي وتاريخي وفكري للعلاقات الدولية، تَمَّ اكتشاف ومناقشة أنماط أُخرى من التحيزات في مجالات الفكر والتاريخ الإسلامي.

وقد اختارت هذه الدراسة نطاقًا محددًا من هذه الخبرة الإسلامية لتبين من خلاله كيفية اكتشاف سِمات وآليات هذه التحيزات، وكيفية الانتقال منها إلى تحيزات أُخرى (إسلامية).

وهذا النطاق هو «الدولة العثمانية» وسيقتصر توظيف هذا النطاق على تاريخ الدولة العثمانية أحيانًا (تاريخ مركز الدولة في الأناضول)، كما سيمتد أحيانًا أُخرى إلى تاريخ العصر العثماني وهو أحد عصور التاريخ الإسلامي.

وستنقسم هذه الدراسة إلى جزءين أساسيين:

أحدهما: يتناول أبعاد التحيز في مجال دراسة النظم الدولية.

وثانيهما: يعرض لأهم أبعاد هذا التحيز في مجال دراسة التاريخ الإسلامي.

وفي البداية يجدر التوقف عند بعض الملاحظات التمهيدية والتوضيحية:

(أ) تكتسب عملية استكشاف أنماط التحيزات ومناقشتها ضرورة عملية وفكرية.

فمن ناحية هي تشارك في إعادة التوازن إلى المقررات الدراسية والبرامج البحثية على نحو يعيد تشكيل ذهن ورؤية الدارس والباحث المسلم في مجال العلاقات الدولية حتى يمكن التخلص من - أو على الأقل انتقاد - هيمنة الأنساق الفكرية الغربية، وحتى يمكن الخروج من أزمة الفكر الإسلامي التي تقع في صميم أزمة الأُمة الإسلامية المعاصرة ومن ناحية أُخرى: فإن الخبرة العثمانية غنية بالمدلولات والدروس التي تساعد على تعميق فهم جذور مشاكل وأوضاع حديثة ومعاصرة، ومن ثَم تساعد أيضًا على تعميق فهم إمكانات التغيير وقيوده وضوابطه.

(ب) من الضروري تحديد المعايير التي على ضوئها يمكن اكتشاف نمط للتحيز واكتشاف آليَّات عمله وتأثيره على الباحث لتوجيهه نحو موضوعات معينة واستبعاد موضوعات أُخرى، ومن ثَم الوصول إلى نتائج معينة واستبعاد أُخرى، كذلك لا يكفي بعد هذا الاستكشاف المزدوَج مجرد الرفض لهذا النمط وآلياته وعواقبه، ولكن يجدر بيان مبررات هذا الرفض وبديله.

(حـ) إن اكتشاف ثم مناقشة ثم استبدال نمط من التحيز ليس عملية فردية، ولكن عملية جماعية تراكُمية تتم على عدة مستويات، فهي لا تتم بالنظر في دراسةٍ أو مصدرٍ محدد، حيث لا نبحث في تحيز مصادر أو أقلام بعينها، ولكن ننظر في مجموعة من الأدبيات والاتجاهات التحليلية حتى

نصل إلى استكشاف وجود اتجاه أو نمط من التحيز حول موضوع أو قضية محددة. وهذا النظر يتم من خلال الرصد والتصنيف والنقد التراكُمي لمجموعة من الأدبيات في مجال محدد، وعلى صعيد جماعة بحثية محددة النطاق المكاني والمجال المعرِفي. فإنه في ظل عملية الإنتاج المعرفي الضخمة وتعدد تنوع سبل النشر وقنواته يصبح من الدقة الحديث عن تحيُّزات في دراسة موضوع محدد كما يظهر في أعمال جماعة بحثية ما. هذا وبالرغم من أهمية النقد التراكُمي للتحليلات في عملية استكشاف التحيزات ومناقشتها إلا أن الجماعات البحثية العربية المختلفة في مجال العلاقات الدولية والتاريخ الإسلامي تفتقد هذه العملية بدرجة كبيرة. على العكس فإن الجماعات البحثية الغربية تَرجع إنجازاتها المتطورة (بغض النظر عن تحيزاتها) في جانب كبير منها إلى عملية النقد التراكُمي المعرِفي هذه. والجدير بالذكر هنا أن تحيزات هامة ـ عند دراسة الدولة العثمانية ـ ليست غربية فقط، ولكن عربية أيضًا وهي لا ترجع إلى التأثر والنقل عن المنظورات الغربية فقط ولكن إلى اعتبارات أُخرى عديدة كما سنرى.

(د) يثير استكشاف هذه الدراسة ومناقشتها لأنماط من التحيزات عند تناول تاريخ الدولة العثمانية (أو التاريخ العثماني) في مجال التاريخ الإسلامي ـ يثير إشكالية هامة وهي حدود العلاقة بين المؤرخ وبين المحلل السياسي، وحدود تطبيق أدوات التحليل في العلوم الاجتماعية عند دراسة موضوعات وقضايا مراحل تطور التاريخ الإسلامي. فإذا عرفنا أن دراسة ظاهرة العلاقات الدولية كانت ـ قبل تطوُّرها في شكل نظام دراسي مستقل ـ تُعد جزءًا من دراسة التاريخ وخاصة التاريخ الدبلوماسي (وكذلك القانون الدولي، الفلسفة...) فإنها بعد ظهور علم العلاقات الدولية لم تفقد روابطها مع دراسة التاريخ حيث ظل التاريخ كمصدر للتنظير والخبرة يحوز اهتمامًا من المدارس المختلفة، ومع ذلك يظل لكل من المؤرخين ومتخصصي العلاقات الدولية والفلاسفة مقترباتهم الخاصة والمختلفة لتفسير ودراسة الظواهر الدولية نفسها. كذلك لا يقدِّم أيُّ جانب بمفرده إجابة شافية وكاملة، كما لا يسعى كلٌّ منهم إلى نفس الأهداف البحثية، ففي حين تظل المادة التاريخية غاية في حد ذاتها بالنسبة للمؤرخ فهي وسيلة

بالنسبة لدارس العلاقات الدولية يقترب منها من خلال أُطُر تحليلية ونظرية تختلف عن نظائرها لدى المؤرخ.

ومن ثَم فإن اقتراب مشروع العلاقات الدولية من مجال التاريخ الإسلامي كان يحيطه صعوبات شديدة، أخشى أن تكون قد أوقعتنا فيما يمكن أن يأخذه علينا متخصصو علم التاريخ، ولكن عُذري هو القناعة بضرورة وأهمية المحاولة تأكيدًا لحيوية التعاون بين مجالات معرفية مختلفة، في سبيل دفع وتطوير الدراسات الإسلامية، وفي سبيل إبراز تحيزاتها الخاصة في مواجهة هيمنة التحيزات الغربية.

أولاً: التحيز في مجال دراسة النظام الدولي: إسقاط الخبرة العثمانية

١ ـ اشترك مؤرخو ومتخصصو علوم اجتماعية في الدعوة للاهتمام بالعلاقة بين دراسة التاريخ وبين دراسة هذه العلوم ـ ومنها العلوم السياسية، وكما اهتمت روافد من المنظور الغربي بالعلاقة بين التاريخ والسياسة بصفة عامة، اهتمت روافد أُخرى منه بدَور التاريخ في مجال دراسة العلاقات الدولية. كذلك ساهمت بعض المقتربات النظرية في هذا المجال بتوظيف التاريخ عند دراسة النظم الدولية.

فخلال مسار تطور الدراسة العلمية للعلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الأُولى وحتى الآن تعددت الروافد التي اهتمت بوضعية التاريخ في نطاق هذه الدراسة، ولقد مثَّلت طبيعة هذا الاهتمام أحد الأبعاد الأساسية في الجدل الذي ثار بين المدرسة التقليدية والمدرسة السلوكية، والذي برز أيضًا خلال مرحلة ما بعد السلوكية. فإذا كانت دراسات التاريخ الدبلوماسي تُعد من أهم أركان المدرسة التقليدية، وإذا كانت دراسات النظام الدولي تُعد من أهم أركان المدرسة السلوكية؛ فإن التاريخ وإن كان يقع في قلب الأُولى فهو يعد أداة هامة من أدوات الثانية. أي أن التاريخ وإن كان معطيات هامة في دراسة العلاقات الدولية إلا أن هناك فارقًا بين استخدام دارسي التاريخ الدبلوماسي وبين استخدام

دارسي النظم الدولية للمادة التاريخية.

ولقد تم توظيف التاريخ في مجال دراسات النظام الدولي في ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: هو الذي يرى في التاريخ مصدرًا للمادة الأولية اللازمة لصياغة بعض الفروض النظرية، ومعملاً لدراسة العلاقة بين السبب والنتيجة، واختبار الفروض.

والاتجاه الثاني: ينطلق من واقع تاريخي محدد ويحاول وِفق معايير معينة التمييز بين أنماط من النظم الدولية التاريخية أو يحاول مجرد متابعة التطور التاريخي للعلاقات الدولية بالاستعانة بأُطُر التحليل النظُمي.

أما **الاتجاه الثالث**: فهو الذي يهتم بتنظير أسباب صعود وسقوط الإمبراطوريات أو القوى الكبرى المهيمنة التي تتابعت على مدار التاريخ، وخاصة منذ القرن السادس عشر الميلادي. ولقد أينع هذا الاتجاه خلال العِقد الماضي نظرًا لطبيعة المرحلة الراهنة من تطور النظام الدولي بسبب التحولات الكبرى التي تحدث في توزيع القوى العالمية.

٢ ـ ودون التوقف بالتفصيل عند النماذج الرائدة لهذه الاتجاهات الثلاثة، فإن ما يعنينا التنبيه إليه أنها لم تتطرق إلى الخبرة والممارسات الدولية في مراحل التاريخ الإسلامي بصفة عامة ومرحلة التاريخ العثماني بصفة خاصة. فلقد اقتصرت على خبرة النظام الأوروبي وخاصة منذ وِسْتفاليا. حقيقة تناولت أدبيات التاريخ الدبلوماسي الغربية الدولة العثمانية ـ وخاصة خلال القرون الثلاثة الأخيرة من عمرها ـ باعتبارها واحدة من عدة قوىً كبرى مثلت أطراف نظام توازن القوى المتعدد التقليدي، ولكن نجد أن الدراسات الرائدة للتنظير حول سمات وعوامل التطور في النظم الدولية التاريخية لم تمتد إلى إسهام الخبرة العثمانية بل أسقطَتها، وبالرغم من أن هذه الخبرة كانت تعدّ ـ خلال المرحلة التي اهتمت بها هذه الدراسات ـ مركزًا للقوة العالمية ومبعثًا لأخطر التحديات التي واجهت نظام العلاقات الأوروبية سواء بصورة إيجابية (خلال مرحلة

القوة والهيمنة العثمانية العالمية خلال القرن السادس عشر والسابع عشر) أو بصورة سلبية (خلال مرحلة التدهور والضعف ثم الانهيار).

٣ ـ إن هذا الإسقاط لهذه الخبرة على هذا النحو إنما يعبر عن نمط من التحيز الغربي، مبعثه رفض خبرة الطرف الآخر وعدم الاعتراف بها، ولكن ما هي أسباب هذا النمط من التحيز؟ وما هي جذوره؟

يمكن القول أن هذا الإغفال أو التجاهل أو الإسقاط يعكس اهتمامًا مقصورًا على الذات نابعًا من الاعتراف بضرورة الاختيار بين الخبرات والتجارب التاريخية على صعيد هذا النطاق الزمني والحضاري الممتد في تاريخ العالم، ولقد عبَّر صراحة عن هذا المبدأ بعض أعلام دراسة العلاقات الدولية في الغرب.

ولكن من ناحية أُخرى: يمكن القول أيضًا إن هذا الإسقاط يعكس وبدرجة أساسية رفضًا من نوع آخر للاعتراف بالغير. ويمثل هذا الرفض امتدادًا وترجمة صريحة للانفصال الذي كان قائمًا بين الأنظمة القديمة. حيث أنها لم تكن من الشمول بحيث تتناول العالم بأسره، فكان كل نظام كما يوضح «مَجيد خدُّوري» يُعنى بتنظيم العلاقات بين كيانات مستقلة ودول مختلفة في منطقة معينة من العالم ذات إطار حضاري مشترك ولم تكن هذه النظم «دولية» حسب مفهومنا اليوم؛ لأن كل نظام كان منفصلاً وخاصًا. ولم يكن هناك من سبيل لدمْج هذه الأنظمة المختلفة في نظام واحد مترابط، حيث كان كل منهم يدعي لنفسه التفوق على غيره.

بعبارة أُخرى يمكن القول إن عدم امتداد التحليل النظُّمي المعاصر إلى الخبرة الإسلامية ـ وخاصة العثمانية ـ إنما مبعثه عدم الاعتراف بأنها كانت جزءًا من النظام الدولي في ذلك الحين، وهو النظام الذي نشأ من وجهة نظرهم أوروبيًا حيث تطورت قواعدُه ومبادئُه القانونية لضبط العلاقة بين الدول المسيحية وحدها في عصر بدأت فيه سيادة الدول الغربية على العالم، وبقدر ما ظهرت سِمَة عدم الاعتراف هذه في رؤية مفكري وقانونيي أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلادي عن العلاقة بين الدولة العثمانية والدول المسيحية، بقدر ما وجدت مدلولاتها

وامتداداتها في تقاليد البحث العلمي لدى محللي النظم الدولية المعاصرين الذين أسقطوا خبرة الدولة العثمانية، وهي الخبرة التي كان لا بد وأن تدعِّم مدلولات وقواعد التنظير حول قضايا هامة مثل صعود وسقوط الدول الكبرى، وحول أثر الدولة الإسلامية في التفاعلات الدولية.

ولم يكن هذا الوضع إلاّ جزءًا من تيار عام طغى على مجالات دراسية أُخرى حديثة معاصرة فإن المؤرخين الغربيين أيضًا ـ كما يقول أساتذة التاريخ الإسلامي ـ قدموا تاريخ العالم كله من زاوية نظرٍ غربية إقليمية جعلت من أوروبا مركزًا للعالم تدور حوله التواريخ الأُخرى، التي غدت ظلالاً باهتة لهيكل التاريخ الأوروبي العالمي. كذلك فإن نشأة العلوم الاجتماعية والإنسانية الحديثة تزامنت مع الفترة التي تكوَّن فيها وعي الغرب بأنه أضحى مركز العالم، ومن ثَم تعددت التحيزات في مناهج هذه العلوم خاصَّةً بِصَدَدِ طبيعة القضايا موضع الاهتمام، والفروض والنتائج.

إذن كيف يمكن تطوير نموذج معرِفي يواجه هذا التحيز ويعالج قصور نتائجه؟

بالرغم من أن عدم الاعتراف بالغير لم يكن مقصورًا على الطرف الأوروبي المسيحي، حيث أن الطرف العثماني أيضًا لم يكن يعترف به، وهو الأمر الذي تغير تدريجيًا تحت تأثير عوامل الضعف العثماني منذ نهاية القرن ١٧، وحتى تحقق الإندماج الكامل للدولة العثمانية في النظام الأوروبي منذ منتصف القرن ١٩، أي بالرغم من انفصال النظم القانونية الدولية International Legal Order للطرفين، إلا أنه لا يمكن إنكار أن العلاقات والتفاعلات بينهما قد انتظمت في نَسَقِ نظام دولي International System، ومن ثَم فوفقًا لتعريف النظام الدولي (النسق: System)، والأبعاد النظرية للتحليل النَّظمي: فإنه يمكن دراسة هذه العلاقات الإسلامية ـ غير الإسلامية في مرحلة التاريخ العثماني (وغيرها من مراحل التاريخ الإسلامي) على ضوء هذه الأبعاد. ويجب أن تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وضع الدولة العثمانية في خريطة وهيكل توزيع القوى العالمية في فترات متتالية من التطور التاريخي للنظام الدولي، على نحوٍ يوضح مراحل صعود

وهبوط الدولة العثمانية، والقواعد التي حكمت هذه العملية، والعوامل المختلفة التي كانت وراءها، وخاصة ما يتصل بتحديات العلاقات مع الأطراف غير المسلمة. وهذا ما تحقق بإذن الله وعونه على صعيد الجزء الثاني من مشروع العلاقات الدولية في الإسلام ليس بالنسبة للتاريخ العثماني فقط ولكن أيضاً بالنسبة لمراحل التاريخ الإسلامي السابقة عليه.

لقد تمّ توظيف المادة التاريخية وفقًا لأبعاد التحليل النظمي للعلاقات الدولية، على نحوٍ ساهم في إبراز الكليات وليس الجزئيات، الأنماط التاريخية وليس الأحداث المفردة، التحولات الكبرى وليس الوقائع المحددة، مع التركيز في نفس الوقت على قضايا وموضوعات هامة المدلول بالنسبة للعوامل المختلفة التي أبرزت التحدي الخارجي للدولة العثمانية في كل مرحلة من مراحل تطورها، وخَلَّفَتْ آثارَها على مسار تطور النظام الدولي الإسلامي.

وبقدر ما ساعد مثل هذا التحليل على تقديم صورة العلاقات الدولية في هذه المراحل من زاوية الطرف الإسلامي لهذه العلاقات؛ بقدر ما هدَف أيضًا إلى استخلاص قواعد عن إشكاليات بحثية محددة يمكن أن تمثِّل إضافة وتراكمًا معرفيًا وعلميًا في مجال تنظير عمل وتطور النظم الدولية، ومن أهم هذه الإشكاليات تلك المتصلة بأسباب صعود الدول الكبرى وسقوطها، حيث أن الخبرة العثمانية غنية في هذا المجال، وكذلك تلك المتصلة بطبيعة تأثير الوظيفة العقيدية كمحرك للسياسات الإسلامية، وخاصة في فترات ضعف القوة الإسلامية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه العملية التطويرية لنموذج بديل على هذا النحو إنما التزمت بمعيارين أساسيين أولهما: عدم الاقتصار على التفاعلات العثمانية ـ الأوروبية المباشرة، وثانيهما: تقديم صورة كلية وشاملة من العلاقات الإسلامية ـ غير الإسلامية، والتي تقوم فيها الدولة العثمانية ـ من بين كل الأطراف الدولية الإسلامية ـ بدور الفاعل الدولي الأساسي الإسلامي، ومركز القوة الإسلامية العالمية، وهو الدور الذي انعكس بقوة على أنماط التفاعلات الإسلامية ـ العثمانية، والإسلامية ـ

الأوروبية، والعثمانية ـ الأوروبية، ولقد ترتب على هذا المقترب تحقيق قدر هام من التفاعل والربط بين مستويات متنوعة من التفاعلات الدولية الإقليمية، والجزئية الإسلامية والأوروبية، على نحو يعالج القصور في التواريخ الإسلامية الجزئية (القومية والمحلية)، كما أمكن تقديم تحليلات متوازية زمنيًا بين ما كان يجري في مرحلة ما من مراحل التاريخ الإسلامي، وما كان العالم المحيط يشهده من أحداث في هذه المرحلة نفسها.

وإذا كانت هذه الإجراءات تستجيب لمتطلّبات عديدة لتطوير مناهج ومقتربات إعادة كتابة التاريخ الإسلامي في عصوره المختلفة فهي كانت أكثر استجابة لطبيعة مرحلة التاريخ العثماني بصفة خاصة، والتي اتسمت بتعدد مراكز القوة الإسلامية المستقلة من ناحية، كما شهدت تلاحمًا وتفاعلاً أكبر مع تاريخ الطرف الآخر من ناحية أُخرى، ومن هنا كانت ضرورة وأهمية البحث عن نمط العلاقات العثمانية مع مراكز القوىٰ الإسلامية الأُخرى، وذلك في ظل كسر الحواجز التاريخية الصناعية التي تحول دون الربط والمقارنة والجمع بين تاريخ أوروبا وتاريخ العالم الإسلامي، ولكن مع الانتباه لكل محاذير مصطلحات «التاريخ العالمي»، «الوحدة العالمية».

ومن ناحية أُخرى: الالتزام بضوابط ومعايير إسلامية في النظر لتاريخ هذه العلاقات، وعند تقويمها، وذلك تفاديًا وعلاجًا لأنماط أُخرى من التحيزات الغربية والعربية، والتي برزت لنا خلال التفاعل مع مصادر التاريخ الإسلامي من أجل تحقيق الأهداف البحثية السابق الإشارة إليها، والتي تهدف بدورها لمواجهة التحيز بإسقاط خبرة الدولة العثمانية من نطاق الأعمال الرائدة الغربية في مجال دراسة النظم الدولية (كما سبق وأوضحنا)، وهذا يقودنا إلى المجموعة الثانية من التحيزات عند دراسة الدولة العثمانية.

ثانيًا: التحيزات في مجال دراسة التاريخ الإسلامي بين الإهمال والتشويه، وبين التطرف في الهجوم أو الدفاع

يمثل عصر التاريخ العثماني أحد عصور التاريخ الإسلامي التي

يواجه التعامل معها سواء من جانب المؤرخين أو متخصصي العلوم الاجتماعية أنماطًا متميزة من التحيزات الغربية أو العربية أو المشتركة بين الطرفين، ويمكن أن نشير إلى ثلاث مجموعات أو أنماط من التحيزات في مجال دراسة التاريخ العثماني:

أولها: يتصل بالتحيزات في مجال مصادر هذه الدراسة.

ثانيها: ينبثق من مجال تقويم اتجاهات التطور في الممارسات الدولية الإسلامية، ودور الممارسات العثمانية بصفة خاصة في إحداث ما يسمى بالفجوة بين «النظرية الإسلامية والتطبيق» في نطاق العلاقات الدولية.

ثالثها: يثور حول مجموعة من القضايا أو السياسات المتصلة بالدور والوضع العالمي للدولة العثمانية.

١ ـ التحيز في مجال المصادر:

أسباب ومظاهر إهمال دراسة التاريخ العثماني

يكتسب هذا النمط من التحيز أهمية خاصة لأنه يساعد ـ ولو جزئيًا ـ على بيان بعض أسباب أنماط التحيزات الأُخرى وسبل علاجها والتي سيرد ذكرها وتتمثل آليات التحيز في هذا المجال في ثلاث صور:

أ ـ **وتظهر الصورة الأُولى** في شكل إهمال دراسة التاريخ العثماني والتعتيم عليه وعدم الاهتمام به بنفس قدر الاهتمام الذي حازته عصور إسلامية سابقة، فمن بين مجالات التاريخ الإسلامية نجد أن العصر العثماني هو أقلها تطورًا ولقد كان لهذا الإهمال مظاهره وأسبابه المختلفة بقدر ما تطورت درجته وطبيعته، ولقد ساهمت أقلام غربية وليست تركية أو عربية فقط في كشف أبعاد هذا النمط من التحيز والدعوة لعلاجه، فلا يمكن إنكار أن جهودًا غربية علمية متميزة قد قدمت رؤى تنقد تحيزات غربية أُخرى.

فعلى سبيل المثال: تغلبت في الأدبيات التاريخية الغربية عن القرن السادس عشر صورة سلبية غير إيجابية عن المجتمعات الآسيوية الشرقية

ومن ثَم عن المجتمع العثماني بمعنى أنه لم يستطع الاستجابة للتغيرات في الغرب.

فإن الطريقة التي اقترب بها الباحثون الأوروبيون من التاريخ العثماني خلال هذه المرحلة انعكست بقوة على ظهور تلك الصورة، فإن رؤية الباحثين الغربيين لما أحدثته الاكتشافات الجغرافية من انقلاب في مراكز القوة العالمية والنشاط السياسي دفعتهم لإنتاج أدبيات ضخمة عن هذا الحدَث العالمي التأثير. لذا انصرف الاهتمام عن مصادر تاريخ الطرف الآخر، ولقد كان الاهتمام بهذه الأخيرة من شأنه أن يغير من أبعاد هذه الصورة ويبين أبعادًا أُخرى هامة وهي حِفاظ المجتمعات الشرقية على تجانسها، وحقيقة التأثير التركي المسلم على الغرب من خلال التنافس على توزيع القوة العالمية حول حوض المتوسط خلال القرن السادس عشر.

ومن ناحية أُخرى: كما يقول المؤرخ التركي كمال كاريات ـ لم يحظَ التاريخ العثماني بين صفحات معظم دراسات التاريخ العالمي والعديد من دراسات التاريخ الأوروبي والآسيوي إلا بإشارات موجزة وهامشية، أما الأعمال الغربية الكبرى عنه والتي ظهرت في القرن ١٩، ٢٠ فلم تكن إلا أعمالاً تاريخية تقليدية مستمدة أساسًا من اليوميات العثمانية والتواريخ الرسمية العثمانية ولا تستند إلى مقتربات أو أطر نظرية متطورة لتحليل المادة التاريخية بطريقة علمية موضوعية، ويرى كاريات ـ أنه من الصعب تفسير هذا الإهمال للتاريخ العثماني حيث أن تطور الدولة العثمانية منذ بدايتها وحتى سقوطها قد ارتبط بقوة بتاريخ أوروبا تأثيرًا وتأثرًا بل إن صعود هذه الدولة وسقوطها قد حكَمه بدرجة كبيرة نفس القوى الاجتماعية والاقتصادية التي شكَّلت مسار التاريخ الأوروبي، ويرجع كاريات أسباب هذا الإهمال إلى عاملين أساسيين: **العامل الأول**: هو نمط العلاقة الصراعية بين العثمانيين وبين الدول الأوروبية والصورة السيئة التي أخذها الغرب عن الترك، وهذه الصورة تطورت من الخوف عقب سقوط القسطنطينية، إلى الرهبة والإعجاب خلال القرن ١٦ إلى عدم الاهتمام والاحتقار خلال القرن ١٧، ١٨. ولقد استمرت صورة أوروبا عن الترك في العصور الوسطى والحديثة تغذي صورتهم في عصر الاستعمار التقليدي

والإمبريالية الأوروبية. **أما العامل الثاني** فهو ظهور القومية والدول المستقلة في البلقان وأرجاء العالم الإسلامي الذي كان يتبع الدولة العثمانية، ولم يكن لدى هذه الدول أي اهتمام بالتاريخ العثماني نظرًا لتأثير الاعتبارات السياسية والإيديولوجية كما سنرى لاحقًا.

ومن ناحية ثالثة: نبهت مصادر تاريخية عربية أيضًا إلى أسباب أُخرى عربية وتركية معاصرة ساهمت في إهمال دراسة التاريخ العثماني، ألا وهو ضعف، إن لم يكن انعدام الترجمة إلى العربية عن المصادر التركية الأولية نظرًا لغياب العنصر التركي في الساحة العلمية العربية وغياب العنصر العربي في الساحة العلمية التركية وذلك تحت تأثير وطأة اعتبارات سياسية وقومية مما أدى إلى إسقاط التاريخ العثماني من حسابات التاريخ العربي أو تقديمه في صورة مشوهة ومتحيزة كما سنرى، فإن نقص المصادر التي تسمح بدراسة علمية رصينة لم تمكن الذين يريدون إنصاف التاريخ العثماني من إنصافه على أسس سليمة كما لم تمنع مَن أرادوا تشويهه من التطرف في هجومهم دون أسانيد كافية.

ب ـ وتظهر الصورة الثانية في شكل اهتمام المؤرخين المعاصرين بالتواريخ القومية والجزئية والمحلية في العصر العثماني وعدم الاهتمام بتقديم الرؤى الكلية الشاملة عن التفاعلات الإسلامية العثمانية خلال هذا العصر، وإذا كان هذا الوضع يعكس تأثير الاعتبارات السياسية والإيديولوجية المعاصرة فهو يعكس أيضًا واقعًا آخر لطبيعة المصادر العثمانية الأولية في التاريخ، ففي مقابل أمهَّات كتب «التاريخ العام» الإسلامي التي كتبت بالعربية والتي زخَرت بها القرون السبعة الهجرية الأُولى وخاصة القرنين الرابع والسادس نجد فراغًا بالنسبة للكتب المناظِرة خلال العصر العثماني، فلقد تزايد ظهور التواريخ الجزئية والمحلية بالعربية وغيرها على حساب التواريخ العامة في العصر العثماني بصفة خاصة، ودون الدخول الآن في تفاصيل تفسير هذه الظاهرة فيكفي الإشارة إلى عواقب أُخرى لها وأهمها ضرورة الاعتماد على تواريخ تركية، وهذا يقتضي بدوره أمرين: الترجمة إلى العربية وقبل ذلك إمكانية الوصول إلى المصادر التركية وخاصة (الوثائق والمخطوطات)، وكلا الأمرين تواجهه

صعوبات بالنسبة للمؤرخ العربي بصفة عامة، وهذا ينعكس بالضرورة على سُبل دراسة وفهم قضايا محددة يحتاج تحليلها بصورة أكثر عِلمية للتعامل مع مصادر تركية إلى جانب مصادر أُخرى، ومن أهم هذه القضايا ـ كما سنرى ـ قضية الضم العثماني للوطن العربي، الإصلاح العثماني. بعبارة أُخرى وبفرض توافر الاهتمام والرغبة في دراسة قضايا وتطورات التاريخ العثماني تظل مشكلة المصادر التركية مبعثًا لأنماط ـ لا إرادية ـ من التحيز، حيث يقوم المؤرخ العربي بعلاج المشكلة بالرجوع إلى المصادر الاستشراقية أو الدراسات الغربية المعاصرة التي نجحت في التعامل مباشرة مع فترات محددة في التاريخ العثماني من خلال مصادر تركية، فبالرغم من اتهام الرؤية الغربية بالتحيز ضد الدولة العثمانية إلا أنه لا يمكن إنكار دور أعمال رائدة غربية في تطوير مجال دراسة التاريخ العثماني من مصادره الأولية على نحو وفَّر المادة العلمية التي نقل عنها مؤرخو الغرب المعاصرون بل لقد وصلت بعض هذه الأعمال ـ وهي جزء من الأعمال التي اهتمت بما عرف بالمسألة الشرقية ـ إلى حد التنبيه إلى أن دراسة هذه المسألة قد تمت في نطاق التاريخ الدبلوماسي الغربي ولذا فهي تعكس وجهات نظر أوروبية بحتة ومتحيزة غالت في تقديم الأدوار الأوروبية وتناولت العالم الإسلامي باعتباره مجرد موضوع للتوازنات الأوروبية في مرحلة التوسع والقوة الحديثة للطَّرف الأوروبي، ومن ثَم نبَّهت هذه الأعمال إلى خطورة المشاكل التي تعوق توافر المصادر التَّوثيقية «الشرق أوسطية» التي تساعد على دراسة رؤية الفواعل الإقليمية خلال القرنين ١٨، ١٩. والجدير بالذكر هنا أن بعض الدراسات التاريخية ـ غير المعاصرة ـ قد قبلت هذا النوع من التحيز في دراسة المسألة الشرقية أي من خلال مصادر أوروبية أساسًا، والذي نبَّهت مصادر غربية إلى ضرورة علاجه، فانطلاقًا من القول بأن الشرق الإسلامي كان مجرد موضوع ليس فيه حياة، وأن المسألة الشرقية ليست نزاعًا بين دول أوروبية ودول شرقية ولكنه نزاع بين الدول الأوروبية حول هذا الشرق الإسلامي ـ انطلاقًا من هذه المقوُلة فضلت هذه الدراسات دراسة المسألة الشرقية من منظور مراكز السياسة الأوروبية.

جـ ـ **أما الصورة الثالثة** من التحيز في مجال المصادر فتظهر في شكل

غياب الدراسات الغربية في مجال التقييم النقدي التراكمي للبحوث ليس في مجال التاريخ العثماني فحسب ولكن في مجال الدراسات التاريخية الإسلامية بصفة عامة، فإذا كانت الدراسات العربية الإسلامية في مِنهجية التاريخ الإسلامي قد بحثت في طبيعة التراكم العلمي المنهجي والمعنوي على صعيد أعمال أعلام مؤرخي العصور الإسلامية المختلفة إلا أن مصادر العصر العثماني ـ وخاصة القرون الثلاثة الأخيرة منه لم تدخل في نطاقها، كذلك فإن الدراسات التاريخية الإسلامية الحديثة والمعاصرة المتخصصة في العصور المختلفة ومنها العثماني لم تلق اهتمامًا لتحديد طبيعة التراكم العلمي على صعيدها.

وفي المقابل نجد صورة عكسية في الغرب حيث يهتم أعلام دراسة التاريخ الإسلامي من المستشرقين ومن المؤرخين بالتقييم النقدي التراكمي للجهود التي تفرزها الجماعات البحثية الغربية في مجالات متعددة ومختلفة (تاريخ الحضارة، تاريخ الأفكار، تطور الرؤى الغربية عن الإسلام والمسلمين...).

ومما لا شك فيه أن أمثال هذه الدراسات النقدية التراكمية هي التي تساعد على اكتشاف التحيُّزات كما تمثل المنطلَق للبحث في مجالات جديدة، ومن أهم النتائج التي يمكن استخلاصها من بعض هذه الدراسات النقدية الغربية والتي تكشف بدورها عن نمَط عام من التحيز تشترك فيه الدراسات الغربية المعاصرة في التاريخ الإسلامي: هو أن هذه الدراسات اتجهت منذ منتصف القرن العشرين إلى توظيف أساليب ومفاهيم العلوم الاجتماعية في التحليل مما فتح الطريق أمام موضوعات ومجالات بحثية جديدة مثل التغير الاقتصادي والصراع الاجتماعي والخصوصية الداخلية للمجتمعات الإسلامية والتعددية بين الدول الإسلامية، وجميعها موضوعات تُغَلِّب منظور تفتيت التاريخ الإسلامي وتضَحِّي بالرؤية الكلية لأبعاده. وذلك على عكس الرؤية التي أفصحت عنها كتب التواريخ العامة الإسلامية الكبرى والمسماة «التقليدية» والتي غلب عليها الطابع الكلي العالمي وليس التعددي للتاريخ الإسلامي، كذلك أبرزت صور الرضا والإجماع وليس الصراع.

هذا ولقد كان من أهم أبعاد دعوات عربية معاصرة لإعادة كتابة التاريخ الإسلامي تلك الدعوة للحفاظ على فكرة تواصُل وَحدة هذا التاريخ واستمراره على الرغم من تنوع عصوره وتعاقبها. كذلك الدعوة لتطوير الرؤَى الكلية الشاملة تخطِّيًا للجزئية والخصوصية والمرحلية، أي تخطِّيًا للتحيزات التي تقع فيها بعض الرؤَى الغربية التي تركز على مراحل عربية أو تركية أو مغولية متغافلة بذلك عن علامات استمرار الوَحدة الحضارية الإسلامية أو عن استمرار توسّع الإسلام وانتشاره، حتى بعد انتهاء عصر الفتوح الكبرى الأُولى، هذا ولقد ساهمت بعض الأعمال الغربية الرائدة في تقديم مثل هذه الرؤية الكلية التي تجمع التعددية والخصوصية والجزئية والصراع في إطارٍ كليٍّ ومستمر للتاريخ الإسلامي وحضارته.

٢ ـ التحيز في مجال تقويم اتجاهات التَّطور في الممارسات الدولية العثمانية، تشويه العلاقة بين «النظرية والتطبيق» في الإسلام

ظهر هذا النمط عن التحيز على صعيد تيار من الدراسات التي وظَّفت التاريخ الإسلامي ـ وخاصة نماذج عن ممارسات وأنماط تفاعلات الدولة العثمانية ـ في تحليلاتها لتحقيق أهداف بحْثية متنوعة، وهذا التيار يتعرض للتَّطور الزمني للتاريخ الدبلوماسي الإسلامي، كغاية في حد ذاته ولكن يوظفه في تحليل مادته بالاستعانة بأُطُر نظرية منه من أجل دراسة عمليات التغيير في السياسات الخارجية للأطراف الدولية الإسلامية أو في عمليات النظام الدولي. ومن بين أهم تحيزات ذلك التيار تلك التي سعت إلى استخلاص تعميمات حول العلاقة بين النظرية الإسلامية في العلاقات الدولية وبين التطبيق والممارسات الإسلامية الدولية.

ويدور هذا النمط من التحيز حول قضيتين: التطور نحو التعددية السياسية الإسلامية الدولية بعيدًا عن مثالية الدولة الإسلامية في ظل خلافة إسلامية، والتطور نحو العلاقات السلمية بين المسلمين وغير المسلمين وهي العلاقات التي تقوم على مفاهيم ومبادئ المصلحة المشتركة بعيدًا عن مثالية الجهاد. ويكمُن وراء هاتين القضيتين اللَّتَين يثير تفسيرُهما ودرجة قبولهما من عدمه جدلاً كبيرًا بين المنظور الإسلامي وغيره من المنظورات (بل وبين

روافد من المنظور الإسلامي) تكمن خلفية عامة عناصرها هي: التطور الذي حدث في درجة اندماج العالم الإسلامي في نظام دولي تهيمن عليه قيَم ومبادئ وأسس غربية ومدى اعتراف وحدات هذا العالم وقبولها لهذه الأسس والمبادئ بعد أن كان الأساس في مراحل سابقة من التاريخ الإسلامي هو الفصل بين دار السلم ودار الحرب. كذلك تكمن فكرة التطور الذي حدث نحو انتشار نموذج الدول القومية وشُحوب فكرة الأُمة الإسلامية أمام ضغوط ومتطلبات التعددية السياسية الدولية الإسلامية.

وبالاستناد إلى التطور في تيارات الفكر السياسي الإسلامي حول هاتين القضيتين وإلى التطور في نماذج الممارسات الإسلامية الدولية يقيم هنا التحيز مقُولة الفجوة بين ما يسمى «المثالية الإسلامية» أو «المنظور التقليدي الإسلامي» وبين اتجاه الممارسات وخاصة خلال العصر العثماني، حيث أن تطور الممارسات الدولية العثمانية عبْر القرنين الأخيرين من عمرها تقريبًا كانت بمثابة نقطة تحول واضحة في العلاقة بين دار السلام ودار الحرب، حيث تحول السلوك العثماني الدولي تدريجيًّا نحو قبول شروط ومظاهر الاندماج في النظام الأوروبي السياسي والاقتصادي ومن أهم هذه المظاهر الدبلوماسية التبادلية الكاملة بعد الدبلوماسية المنفردة، الاتفاقات والمعاهدات غير المحددة الأجَل وسياسات الإصلاح السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويصل هذا النمط من التحيز إلى أن النظرية الإسلامية «التقليدية» حول العلاقات الدولية والتي تشكلت خلال فترة القوة والهيمنة الإسلامية قد أُعيد تشكيلها على ضوء الخبرة التاريخية في ظل تراجع هذه القوة وهذه الهيمنة، وحتى تم تصفيتها وصولاً إلى وضع العالم الإسلامي في النظام الدولي الحديث والمعاصر.

والجدير بالملاحظة أن متابعة التطورات في نماذج هذه الخبرة، قد اتسمت بأنها تقتطع كل منعطف من هذه التطورات (على مستوى الفكر أو الممارسة) من سياقه التاريخي الزماني والمكاني وهو الأمر الذي كان لا بد وأن ينعكس على النتائج، وكان هناك نوعان من هذه النتائج، الأُولى ضمنية وغير مباشرة، ومن هنا خطورتها لأنها تخدم أهدافًا عملية للسياسات الغربية، وهي تغيير مدركات وذاكرة الشعوب الإسلامية عن

الماضي لتُصبح أكثر تقبلاً للواقع أي واقع استمرار تجزئة العالم الإسلامي المعاصر، وواقع استمرار الخضوع للهيمنة الغربية على أساس أن كُلًّا من الواقعين ما هو إلا جزء من تيار عام تولَّد تدريجيًّا في رحم التاريخ الإسلامي، وأنَّ له أسانيده ومبرراته الشرعية في الفكر والتاريخ. أما النتيجة الثانية فهي تأكيد وإثبات بعض المقولات والفرضيَّات الغربية السائدة ومن ثَم فهي تمثل تحيزًا واضحًا عند تفسير هذه الفجوة المشار إليها، حيث يشير هذا النمط من التحيز إلى أن هناك العديد من الإسلام بقدر ما هناك العديد من المسلمين وأن السيَّاسات مستقلة وليست نابعة من الدِّين الإسلامي، وإنه لا يكفي القول بأن الإسلام هو دين المسلمين ولكن ينبغي أيضًا القول بأن «الإسلام هو المعتقدات السياسية وسلوك المسلمين وما يقولونه وما يفعلونه». ومن الواضح أن هذا الاتجاه ينطلق من إنكار الفصل بين الإسلام وبين ممارسات المسلمين، ويتبنى هذا المنطلَق تيار هام من الدراسات الغربية وهو الذي يحاول أن يتلمس ذاتية وخصوصية الإسلام كعقيدة منزَلة لتنظيم الحياة والمجتمع والعلائق بين كافة البشر، ويحذر دائمًا هذا التيار من خطورة التمييز الحاد بين الإسلام «الحقيقي» وغيره أو إعطاء وضْع متميز للمقولات الشرعية في مصادر القانون ولذا فإن هذا التيار يرى أنه مهما كان ما يعتقد الناس أنه الإسلام فإن ما يسمى الإسلام «الشعبي» له مغزى خاص حتى لو أدانه الشرعيون والقانونيون الإسلاميون.

وفي مواجهة هذا الاتجاه لا يمكن إلا أن نطرح الأسئلة التالية كمنطلق لتطوير عملية تصحيح هذا التحيز: هل يُعد فهمًا صحيحًا للإسلام ذلك القبول بالقول بأن خبرة تطور ممارسات المسلمين ومدلول تطور نماذج فكرية إسلامية تثبت أن مثاليات وقواعد الإسلام لم تعد المحرك ولم تعد أساس العلاقات الدولية الإسلامية؟ وهل هناك تفسير إسلامي لهذه الظاهرة التي لا يمكن أن تنكر الملاحظة العلمية حدوثها تدريجيًّا منذ القرن السادس عشر الميلادي بصفة خاصة ثم مرورًا بضعف وتدهور ثم انهيار القوة العثمانية وسقوط العالم الإسلامي في براثن الاستعمار ثم استقلاله ومن ثَم «اندماجه في الأسرة العالمية الأوسع»؟

إن الحاجة للإجابة عن هذه التساؤلات ضرورة هامة، فبالرغم من أن أحد المنطلقات الإسلامية الأساسية هي التمييز بين الإسلام وبين فهم المسلمين له وسلوكهم إلا أن منظورًا إسلاميًا صحيحًا لا يمكنه أن يصل إلى تجاوز وجود الإسلام ذاته تحت تأثير الخبرة الإسلامية العملية، أي لا يمكن أن يتقبل القول بأن الخبرة التاريخية تثبت عدم صحة المثالية الإسلامية أو تثبت ضرورة الاتجاه إلى «العَلمنة» تحت ضغط مقتضيات الواقع الجديد.

ولكن يمكن قبول القول إنه نظرًا لانتقال المبادرة إلى أيدي دول كبرى من غير المسلمين أصبح من الضرورة وفقًا للشريعة الإسلامية أن يراعي المسلمون مصالحهم استنادًا إلى الأوضاع المتغيرة حيث أنه يصعب في ظل أوضاع الدول الإسلامية المتدهورة إحياء النظرة الإسلامية الأُولى إلى الشؤون الخارجية والتي تطورت في ظل القوة الإسلامية.

كذلك يجب الاهتمام بالسياق التاريخي الكامل للممارسات الدولية العثمانية التي أبرزت التحول في السلوك العثماني نحو قبول شروط ومظاهر الاندماج الكامل في النظام الأوروبي حتى يمكن أن نفهم فهمًا علميًا حقيقة محصَّلة القوى والدوافع المتضادة نحو قبول هذا التغيير أو رفضه قبل أن نقومها من خلال ضوابط التفسير الإسلامي.

ولهذا من الأجدر كذلك أن نحدّد ضوابط تفسير إسلامي لنراجع التمسّك بالنظرية التقليدية أو المثالية الإسلامية في ظل الظروف التي عكست تدهْور القوة الإسلامية تدريجيًا خلال القرون الثلاثة الأخيرة، كذلك لتفسير هذا التدهور وهذا السقوط ذاتِه تفسيرًا إسلاميًا، وأخيرًا لبيان ضوابط وشروط إحياء المثالية الإسلامية.

فما هي إذن الضوابط المنهجية الإسلامية التي كان علينا كباحثي علوم سياسية نتعامل مع التاريخ الإسلامي أن نعِيها ونستوعبها حتى تنضبط عملية استكشافنا واستخلاصنا للأنماط السلوكية الدولية العثمانية (والإسلامية بصفة عامة) وحتى نتمكن من مناقشة نتائج هذه المقولات المتحيزة؟ فإنه مهما كانت أهمية الاستعانة بأدوات التحليل في العلوم

الاجتماعية الحديثة (النظام الدولي بخاصَّه) لتقديم تحليل جديد للتاريخ الإسلامي الدولي فإنه يجب أن يكون مضمون واتجاهات هذا التحليل ونتائجه منضبطة بضوابط التفسير الإسلامي للتاريخ على مستويات ثلاثة: الوقائع والأحداث محددة الزمان والمكان، القضايا الهامة والمحورية، الاتجاهات الكبرى الزمنية والمكانية لتطوُّر التاريخ الإسلامي، ومما لا شك فيه أن التاريخ العثماني تثير دراسته وتفسيره المستويات الثلاثة السابقة، وأكثر هذه المستويات إثارة للاهتمام في الخبرة العثمانية هو المستوى الثالث وهو الأكثر اتصالاً بموضوع التحيز الجاري مناقشته في هذا الموضوع، في حين سنتعرض للمستوى الثاني عند مناقشة النمط الأخير من التحيز في الجزئية التالية مباشرة من هذه الدراسة.

ودون الدخول في تفاصيل أبعاد الاختلاف بين ضوابط التفسير الإسلامي للتاريخ ونظائرها في التفسيرات الأُخرى، أو تفاصيل أبعاد التفسير الإسلامي ذاته فإنه يكفي في هذا الموضوع الإشارة إلى الملاحظات التالية:

من ناحية: يرجع أساسًا الاختلاف بين التفسير الإسلامي والتفسيرات الأُخرى إلى اختلاف الافتراضات والرؤى حول العلاقة الثلاثية الأبعاد بين الله سبحانه وبين الإنسان والمجتمع والطبيعة، ثم حول دور الإنسان والقوى المختلفة في تحديد مصير الحركة البشرية، ومن ثَم فإن مظهرًا أساسيًا من مظاهر هذا الاختلاف يدور حول الأوزان النسبية لتأثير كل من العوامل العَقَدِيَّة والعوامل الاقتصادية ـ الاجتماعية لدى كل تفسير.

ومن ناحية أُخرى: يجب ألاّ نكتفي بالتيار التقليدي المبسَّط للتفسير الإسلامي والذي يقتصر على مجرد ذكر «الإرادة الإلهية» في صورة مجرَّدَةٍ تمامًا من العوامل الأُخرى أو ننزلق ـ تحت حماسة تجديد دراسات التاريخ الإسلامي ـ إلى البحث في السببية والعِلِّية والقوانين المنشِأة للظواهر، ولكن يجب أن نأخذ بمفهوم للتفسير الإسلامي واسع رحب وعلمي في نفس الوقت يبعد بتحليلنا عن سلبيات وتبسيطات الجبْرية التقليدية التي

أنكرت أثر العوامل المادية كرد فعل ضد المنهج المادي وينأى بنا عن مادية وأحادية وحتمية التيارات المادية في التفسير. وهذا المفهوم هو الذي يقدم حلاً لإشكالية الجمع ـ عند التفسير ـ بين مجموعات العوامل العَقَدِيَّة والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وهُوَ الذي يؤكد على النزعة الكلِّية للإسلام وانفتاحه الكامل على كافة القوى الفاعلة في التاريخ، ولكنه يرفض الحتمية التاريخية والمادية، وهو يوازن بين العوامل المشهودة والعوامل الغيبية ولكن يأتي بالإرادة الإلهية على رأس العوامل المحركة للتاريخ والمسبِّبَة للعوامل نفسها في الناس والأشياء. بعبارة أُخرى فإن هذا التيار يقدم منظورًا توفيقيًّا بين الاعتبارات المادية وغير المادية.

ومن ناحية ثالثة وأخيرة: فإن دراستنا للتطورات في حالة كل نظام من نظُم التفاعلات الدولية الإسلامية، أو للتحول من نظام لآخر حتى يمكن مواجهة التحيزات الغربية الخاصة بالعلاقة بين النظرية والتطبيق، إنما يجب أن تتم في ظل الفهم الحقيقي للدين وللسنن الإلهية في الكون والإنسان والمجتمع. فإن هذه السنن هي التي تبين لنا أن الإسلام يهيء الإنسان لبناء مجتمع خال من الصراعات والفتن والانحرافات، لاتتعطّل فيه سنن الله المادية والاجتماعية والكونية. وإن ما يعتبره الغرب فارقًا بين النظرية والتطبيق في الإسلام ليس في الواقع ـ وعلى ضوء ضوابط التفسير الإسلامي وخاصة السنن ـ إلا انعكاسًا حقيقيًّا للإسلام، بعبارة أُخرى إذا كانت تحيزات غربية قد تقَّولت ـ على ضوء الخبرة التاريخية غير المُنْصِفَه ـ بعدم مصداقية الإسلام إلا أنه يجب أن نؤكد عند الرد عليها على ما يلي: إن مقتضيات الضرورة العلمية وضغوط الواقع الفعلي لا تلغِي أسس الإسلام أو غاياته العملية السَّامية التي يطرحها كهدف يجب أن يسعى إليه المسلمون، وإذا كانت ممارسات المسلمين قد ابتعدت عن تحقيق هذه الغايات وبينها (نشر الدعوة والوحدة الإسلامية في ظل مفهوم الأُمة) فإن الابتعاد عن المثالية ليس إثباتًا لفشل أو عدم مصداقية هذه المثالية والإسلام الذي قدمها، ولكن هذا الابتعاد إنما يبرره ضعف العمل بالسنن الإلهية التي بيَّنها الإسلام.

وهكذا فإن معايير وضوابط التفسير الإسلامي ساعدتنا على تصحيح مسار القراءة التاريخية من أجل استخراج الأنماط النظُمية، وحتى لا تكون عملية التنميط هذه تفريغًا من المحتوى الإسلامي للتحليل.

٣ ـ التحيز في مجال قضايا وسياسات الدور العالمي العثماني وتدهوره من قضية ضم الوطن العربي إلى سياسات الإصلاح

مرّ تاريخ الدولة العثمانية بعدة مراحل متتالية: مرحلة النشأة وتبلور القوة والدور الإقليمي (١٢٩٩م ـ ١٥١٧م)، مرحلة الدور العالمي بين الإزدهار وبداية الانهيار (١٥١٧ ـ ١٧٧٤)، مرحلة الانهيار والسقوط (١٧٧٤ ـ ١٩٢٣).

ويتكون نسيج كل مرحلة من هذه المراحل كما يتكون نسيج عمليات الانتقال من مرحلة إلى أُخرى من خيوط عديدة متداخلة اقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية، ولقد ساهم في نسج هذه الخيوط أطراف إسلامية وغير إسلامية عديدة (تركية، فارسية، عربية...)، وأوروبية غير مسلمة أساسًا. كما تعرضت هذه الخيوط لاختبارات عدة حيث برز عديد من القضايا المحورية التي تثير الاهتمام بطبيعة السياسات العثمانية، ومسارها، ودوافعها، والعوامل المؤثرة على نتائجها. ومن هذه القضايا: جذور نشأة هذه الدولة كإمارة تخوم، عوامل قوة وازدهار هذه الإمارة وعوامل نجاحها في مرحلة الفتوح الأوروبية الأُولى وحتى فتح القسطنطينية، العلاقات العثمانية مع الدول الإسلامية قبل ضم الوطن العربي (بقايا الأندلس قبل سقوطها، المماليك، الصَّفويون) وبعد هذا الضم (مع الولايات العربية، ومع مراكز القوة الإسلامية الأُخرى المستقلة عن السيادة العثمانية)، العلاقات العثمانية الأوروبية في مرحلة امتداد الفتوح، ثم جمودها، ثم انحسارها، ثم بداية التَّراجُع.

وهذه القضايا وغيرها تثير العلاقة بين الأبعاد الداخلية والخارجية للسياسات العثمانية، وتنتشر الإسهامات في مجال دراستها بين المستويين الفكري والتاريخي، ومن ثَم تتميز هذه الإسهامات بثراء معركة التحيزات والتحيزات المضادة حول هذه القضايا، نظرًا لتعدد المنظورات والرؤَى،

تحت تأثير تعقُّد وتداخُل الأطراف المعنية والمصالح والأهداف المتضاربة لهذه الأطراف.

ولكن اختارت الدراسة أن تلقي الضوء على قضيتين أساسيتين[٥]:

أولهما: دوافع وأهداف ونتائج التحرك العثماني نحو الوطن العربي.

ثانيهما: دوافع وأهداف ونتائج ما سُمي «سياسات الإصلاح» في الدولة العثمانية، وإذا كانت القضية الأُولى قد تزامنت مع التحول في الدور العثماني نحو التطور العالمي، فإن القضية الثانية إنما تقع في صميم عملية استمرار بقاء وتماسك، ومن ثَم عدم السقوط السريع للدولة العثمانية لمدة ما يزيد على القرنين من الضعف والتدهور. بعبارة أُخرى فإن القضيتين لا تنفصلان عن وضع الدولة العثمانية في النظام الدولي خلال القرون الأربعة الأخيرة من عمرها. ولكنهما يقعان في نفس الوقت في صُلب اهتمامات معاصرة وخاصة سبل تحقيق الوَحدة الإسلامية في مواجهة التحديات الخارجية، عملية إصلاح أو تغيير وتنمية القدرات والهياكل الإسلامية. ومن هنا تكتسب مدلولات هذه الأبعاد التاريخية أهميتها وحيوية مناقشة ما تثيره من تحيزات.

(أ) الوطن العربي في المرحلة العثمانية: التحيزات العربية بين التطرف في الدفاع والتطرف في الهجوم

بدأت هذه المرحلة بالضم الذي تلاه حكم عثماني للولايات العربية، دام حتى سقوطها في يد الاستعمار الأوروبي التقليدي. ولقد كانت

---

(٥) وحيث أن هذه الدراسة تنبثق عن تحليل مفصَّل وممتد قام أساسًا على عملية نقد تراكمي لعدد كبير من الأدبيات، وهو التحليل الذي ورد في الأجزاء المشار إليها من مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، فإنه سيصبح من العسير الإشارة إلى كل هذه الأدبيات في نطاق هذه الدراسة، كما ستصبح الإشارة إلى بعضها من قبيل الإحالات غير الدقيقة. حيث أن الاهتمام هنا منصَبٌّ على قضايا موضع التحيز، وليس تحيز مصدر أو آخر. ومن هنا لم تحاول الدراسة تقديم إحالات مرجعية.

أحداث وتفاعلات هذه المراحل الثلاث، والتي جرت كل منها في مرحلة معينة من مراحل تطور القوة العثمانية (الازدهار فالضعف فالانهيار)، كانت موضع تحيزات عديدة، هذا وَقَدْ قامت دراسة جادة[٦] ـ تمثل استثناء بين الدراسات العربية من حيث الاهتمام بالنقد التراكمي للأدبيات ـ بتقديم جهد نقدي مقارَن لروافد متنوعة من تيارات فكرية عربية حديثة ومعاصرة. ولقد أبرز هذا النقد أنماطًا من التحيزات العربية حول أبعاد محددة من التاريخ العثماني. وَقدْ أمكن ملاحظة أنها تقدم ـ من منظورات مختلفة بالطبع ـ إجاباتها عن ثلاث مجموعات من الأسئلة:

المجموعة الأُولى هي: كيف كان يَتَأتَّى تنفيذ «الاستحداث» في الوطن العربي (خلال المرحلة الأخيرة من الحكم العثماني أي منذ منتصف القرن ١٩) في إطار «العثمانية» أم في إطار مستقل؟

أما المجموعة الثانية فهي: هل كانت المرحلة العثمانية استعمارًا واحتلالاً للوطن العربي؟ هل كانت المسؤولة عن جموده وركوده وتخلفه وانعزاله عن العالم الخارجي؟

أما المجموعة الثالثة من الأسئلة فهي: ما مدى الثبات أو التحول الذي شهدته المواقف العربية تجاه تركيا الكمالية في ظل التطورات الحديثة في أرجاء الوطن العربي منذ منتصف القرن العشرين؟ وما هي الاختلافات بين المواقف المصرية والمشرقية والمغربية؟ وبالرغم من أنه قد يبدو من الوهلة الأُولى أن هناك تمايزًا واضحًا بين الموضوعات الثلاثة لهذه المجموعة، وبين التوقيت الزمني لظهور الأدبيات المعبرة عنها، إلا أنه من واقع تصنيف الدراسة المشار إليها، ومن واقع تحليل مضمون واتجاهات الإجابة عن هذه المجموعات من الأسئلة فإنه يمكننا أن نشير إلى سِمَتين عامتين اشتركت فيهما هذه المجموعات الثلاث، هما:

السمة الأُولى: التمييز بين تيارين أساسيين من التحيزات العربية:

---

(٦) د. سيار الجميل: **العثمانيون وتكوين العرب الحديث**. مؤسسة الأبحاث العربية ـ بيروت ١٩٨٩. ص ٤٥ ـ ١٠٥.

تحيز الموقف الإسلامي الذي اتسم بالانزلاق الشديد في الدفاع العاطفي والحماسي عن الدولة العثمانية: (سواء من حيث ضمها للعرب، أو نتائج حكمها لهم، أو أسباب تدهور قوتها، وطبيعة علاقاتها مع العرب) نتيجة وضع أحكام مسبقة عن العثمانيين باعتبارهم قادة الشعوب الإسلامية، وخاصة في مجال الجهاد الإسلامي وثانيهما تحيز الموقف القومي والثوري والماركسي، والذي اتسم بالانزلاق الشديد أيضًا، ولكن في اتجاه مضاد أي نحو الهجوم حيث لا يرى في تاريخ هذه المرحلة إلا تاريخًا عقيمًا هو سبب البلاء، يقترن فيه الانحطاط والركود العربي بالاستعمار التركي أو الاستعمار العثماني.

السمة الثانية: تشير الدراسة دائمًا وفي أكثر من مناسبة إلى تساوي روافد كل من التحيزين في عدة أمور وهي: استخدام التعميمات والعاطفة والنظر إلى الأمور ككل وليس كجزء، التعبير عن فكر جامد وغير متحرك لا يستطيع أن ينصف أو يهدم مضمون ـ وليس مصطلح ـ التاريخ العثماني بطريقة عِلمية منظمة؛ لأن الإسلاميين أو القوميين يستندون إلى إشكاليات زاخرة بالتناقضات والأخطار؛ لأنها غارقة إما في «متاهات إيديولوجية أو أزمة سلفية»، فهي تنظر إلى تاريخ معقد وطويل ومتنوع على أنه حالة واحدة إما مجردة من النفع أو مجردة من الخطأ، ولأنها تفتقد أدوات التحليل العلمي الرصين للمادة التاريخية، وهو التحليل اللازم لتقديم الأدلة والبراهين على صحة الدفاع أو الاتهام، وليس التحليل الذي يتم جريًا وراء ظروف سياسية أو نغمة فكرية أو إطار فلسفي أو إيديولوجي ضيق.

وبالرغم من مطالبة د. سيار الجميل بدراسة التاريخ العثماني دراسة نزيهة ومجردة من الأغراض والنوازع فهو لم يتصد ـ كما تصدى مثلاً لنقد دراسة «توينبي» عن الدولة العثمانية ـ لتقديم الملامح «العملية» التي تساعد على تطوير بديل لهذه النماذج المتحيزة في النظر إلى قضايا تاريخ الوطن العربي في المرحلة العثمانية.

ومن بين أهم تلك القضايا التي اجتهد مشروع العلاقات الدولية في الإسلام في تقديم إعادة قراءة لها وتحليلها قضية «ضم» الوطن

العربي، وقضية ما سُمي بالحركات «الانفصالية أو الاستقلالية أو القومية أو التحررية» عن الدولة العثمانية، والتي ظهرت بصفة خاصة خلال القرنين ١٨، ١٩.

وكلتا القضيتين تقعان ـ ولكن بدرجتين مختلفتين ـ في صميم العلاقات (الإسلامية ـ الإسلامية) ولكن دون انفصال عن طبيعة الإطار الدولي المحيط، وكيفية تأثير المتغيرات الخارجية (خاصةً الأوروبية ـ المسيحية) على هذه العلاقات. ومن ثَم فإن الفهم العلمي المنظم لهما لا ينفصل عن فهم وضع الدولة العثمانية والوطن العربي في قلب التوازنات العالمية في المراحل التاريخية المعْنيَّة. وسنركز في هذا الموضع على القضية الأُولى فقط.

وهذه القضية بدورها تنقسم إلى مستويين: مستوى ضم مصر والشام بعد جولات من المعارك العسكرية، ثم استكمال ضم باقي أرجاء الوطن العربي بآليات أُخرى. وكِلا المستويين يقع في صميم مناقشة دوافع وأهداف وآليات تحرك التوسعات العثمانية نحو الجنوب بعد أن اقتصرت ولمدة ما يزيد على قرنين (١٢٩٩م ـ ١٥١٢) منذ بدايتها كإمارة على التوسع غربًا وشرقًا.

فما هي إذن النتيجة التي توصلنا إليها، وما هي أولاً المقُولات التي انطلقنا من مناقشتها، وكيف تمت هذه المناقشة بالنسبة لهذين المستويين؟

بمراجعة العديد من الأدبيات حول المستوى الأول من القضية أمكن التمييز بين مجموعات من المقُولات المتضادة التي تقدم الإجابة عن السؤال التالي: لماذا أسقط العثمانيون المماليك في مصر والشام (وهو السقوط الذي كان بمثابة أول حلقة في دائرة ضم العثمانيين للدول العربية) ولماذا اتجهوا للجنوب عامة؟

وتنقسم هذه المقولات بين المحورين التاليين: من ناحية: تصميم العثمانيين على ضم مصر والشام تدعيمًا لنفوذهم في مواجهة الصفَويين، وتأكيدًا لانفراد زعامتهم للعالم الإسلامي، وتحقيقًا لأهداف ومصالح رؤيتهم الاستراتيجية العالمية التي كشفت عن نفسها مع سليم الأول.

من ناحية أُخرى: كان التحرك العثماني حماية للشرق الإسلامي والتجارة الإسلامية من الخطر البرتغالي بعد أن اتضح عجز المماليك عن مواجهة الخطر بمفردهم أو بالتحالف مع قوى إسلامية أُخرى.

وكان لا بد أن تنطلق مناقشة هذه المقولات من محاولة الإجابة عن عدة أسئلة فرعية مترابطة: ما هي طبيعة العلاقة بين الصفويين والمماليك، ما هي قدرات وإمكانات المماليك لمواجهة الخطر البرتغالي وحماية العالم الإسلامي كله؟ هل كان بمقدور المساعدة العثمانية للمماليك أن تساعد في هذه المواجهة؟ وهل كان المماليك على استعداد للتعاون مع العثمانيين؟ وهل كان من الممكن حدوث هذا التعاون في ظل الصراع العثماني الصفَوي، والتفاهم الصفوي المملوكي، والحوار الصفَوي البرتغالي؟

واقتضت الإجابة عن هذه الأسئلة البحث في محاور مختلفة للمادة التاريخية، والمقارنة بين مدلولاتها، والربط بين نتائج المقارنة، (والقصور الأساسي في هذه العملية كان عدم الاستعانة بمصادر تركية مباشَرة أو مُترجمة والاضطرار إلى الاستعانة بمصادر غربية قدَّمت تحليلاتها بالاستعانة بمثل هذه المصادر).

وتتلخص المقولة الأساسية لنتائج هذا التحليل فيما يلي:

في نفس الوقت الذي كانت فيه نتائج عملية الكشوف الجغرافية تمهد الطريق لبداية توازن دولي جديد اختلفت فيه الأوزان النسبية بين القوة الإسلامية الدولية والقوة المسيحية الدولية: شهد العالم الإسلامي بدوره تطورات هامة أدت إلى ظهور توازن قوى إسلامية جديدة يلعب فيه العثمانيون وليس المماليك دور الفاعل الإسلامي المركزي في العالم الإسلامي. ولقد تأثر بعمقٍ تشكيلُ هذا التوازن الجديد بعامل خارجي وهو بداية الهجمة الأوروبية ـ المسيحية الجديدة.

ولقد كانت هذه المقولة الأساسية محصلة لعدة نتائج فرعية متراكمة تتلخص كالآتي:

١ ـ لم يكن الخطر البرتغالي يهدد دولة المماليك فقط، ولكن كان

يهدد وجود ومصالح العالم الإسلامي بأسره.

٢ ـ تدنيِّ القوى المملوكية وفشل جهودها الدبلوماسية (التنسيق مع البندقية وفرنسا، أو التعاون مع بعض القوى الإسلامية مثل الصفويين، الإمارات الهندية، اليمن) والعسكرية في احتواء الخطر البرتغالي. فلم يعد بوسع المماليك ـ على ضوء أوضاعهم السياسية والاقتصادية التي وصلت حدًّا كبيرًا من السوء والتدهور ـ الاستمرار في مقاومة البرتغاليين، وحتى الانتصار عليهم؛ ومن ثَم لم يكن قتال العثمانيين للغوري وطومان باي هو الذي قضى على أملِهما في هذا الاستمرار. فلقد وصلت الأوضاع الداخلية حدًّا كبيرًا من التدهور تحت تأثير تحول طرق التجارة العالمية، وتحت تأثير ضغط وأعباء تزايد نفقات الحرب مع البرتغاليين، ومواجهة هجمات القرصَنة الأوروبية على شواطئ البحر المتوسط، ومن ثَم أُحكمت حلقات ضعف وتدهور الدولة المملوكية خلال القرن الأخير من حياتها، والتي نالت من قدرتها على القيام بدور مركزي في العالم الإسلامي، والذى سبق وقامت به خلال القرنين الأولين من حياتها.

٣ ـ كان التدخل العثماني لملء الفراغ العسكري والسياسي بعد ضعف المماليك يحقق مصالح عثمانية أساسية وهامة تنبثق عن أهداف استراتيجية عالمية جديدة سياسية واقتصادية وعسكرية. وكان ضم قلب العالم الإسلامي ـ في ظل المعطيات (العثمانية ـ الأوروبية ـ العربية) ـ يحقق هذه الأهداف. ولقد كان هذا الضم بالفعل نقطة تحول أساسية في طبيعة قوة ودور الإمبراطورية العثمانية؛ حيث انتقلت منذ بداية القرن ١٦ من مرحلة الدور الإقليمي إلى الدور العالمي. ولقد كان من أهم هذه الأهداف والمصالح: تدعيم قواعد دفع عملية التوسيع في أوروبا، حماية الجناح الجنوبي للإمبراطورية من خطر الالتفاف الأوروبي البرتغالي في المحيط الهندي والإسباني في البحر المتوسط وخطر القوة الشيعية الجديدة، تدعيم القوة الاقتصادية التي ترتكز عليها المشروعات العسكرية المستقبلية، ومن ثَم إحكام السيطرة على الطرق البرية والبحرية للتجارة العالمية بين الشرق والغرب.

٤ ـ ولذا لا يجب الاكتفاء بتفسير واحد لهذا التحرك العثماني، سواء العقيدي المذهبي (ظهور الشيعة الصفوية، وعدم قدرة العثمانيين على تصفيتها بصورة تامة مما استلزم تأمين الجناح الشرقي في الشام ومصر)، أو القومي (تغلب العنصر التركي على العربي)، أو السياسي المصلحي (تأكيد الهيمنة والزعامة للعالم الإسلامي)... ولكن يجب القول إنه تشكلت توجهات وأهداف استراتيجية عثمانية جديدة، وتوافرت العوامل المبررة والدافعة للتوسع نحو الجنوب، كما توافرت العوامل والظروف التي هيأت نجاح هذا التوسع. ولم يكن في هذا النجاح تحقيق لمصالح عثمانية ضيقة فقط ولكن لمصالح إسلامية كبرى أيضًا.

٥ ـ وإذا كان التحرك العثماني يشير في الأذهان المعاصرة كل إشكاليات تحقيق وحدة العالم الإسلامي عن طريق الضم بالعمل العسكري، فإن هذا التحرك لملء الفراغ السياسي والعسكري بعد ضعف المماليك لم يكن في هذه المرحلة التاريخية يحقق المصالح العثمانية السابق توضيحها فقط، ولكن يحقق مصالح الأُمة الإسلامية، وحمايتها من خطر تطرف أوروبي مسيحي، كان يسعى بدوره لملء هذا الفراغ. بعبارة أُخرى لم يكن الضم العثماني بديلاً سيئًا ظالمًا بل يُعد بديلاً قادرًا على التصدي لما هو أسوأ بالنسبة للإسلام ككل. بل لقد كان ـ وفق ظروف وطبيعة عصره ـ مقبولاً من الأطراف المعنية (فلقد أشارت مصادر تاريخية أولية إلى ترحيب أهل الشام بالسلطان سليم، كما لم يكن انتصار سليم على طومان باي ـ في نظر مصادر أُخرى (ابن إياس) أكثر من مجرد انتصار ملك رومي على ملك رومي آخر).

هذا ولقد تمّ استكمال ضم أجزاء أُخرى من الوطن العربي خلال الربعين الثاني والثالث من القرن ١٦ الميلادي. ولقد امتد النفوذ العثماني إلى ولايات شمال أفريقيا بدون أعمال ضم عسكرية مباشرة. وكان هذا النفوذ حماية لها من الهجمة الإسبانية بعد إتمام استرجاع الأندلس. ولا يمكن أيضًا فهم دوافع ونتائج التحرك العثماني على هذا الصعيد بدون فهم أمرين: من ناحية دور الدولة العثمانية في التوازن الأوروبي بين البوربون والهابسبورغ خلال هذه الفترة، وهو الدور الذي انعكس على الحروب

العثمانية في أوروبا بقدر ما انعكس على توجهها نحو حوض المتوسط، وشمال أفريقيا بصفة خاصة حيث احتدمت الصراعات العثمانية ـ الإسبانية. ومن ناحية أُخرى: كانت دول وسط وشرق شمال أفريقيا في حالة ضعف سياسي كامل على نحو ساعد ـ قبل امتداد النفوذ العثماني ـ على تغلغل البرتغاليين والإسبان على سواحل هذه المناطق المتوسطية والأطلنطية. هذا ولقد كان تمكين النفوذ العثماني الإسلامي ضرورة لمنع استعانة أمراء دول شمال أفريقيا المتنازعين بأطراف خارجية مسيحية في مواجهة بعضهم بعضًا، أو في مواجهة النفوذ العثماني.

ولهذا يمكن القول إن الدور العثماني ـ وكما تعترف بذلك عدة مصادر عربية واستشراقية على حد سواء ـ قد تصدى لموجة العداء الصليبية الجديدة التي حركها شارل الخامس كتتمّة لحركة فرديناند الثاني الذي أتم استرجاع الأندلس. فلقد تخلى الإسبان ـ نظرًا لصمود القوة البحرية العثمانية أمام المحاولات الإسبانية المتكررة للسيطرة على الجزائر وتونس وليبيا حتى نهاية القرن ١٦ـ الميلادي ـ تخلوا عن فكرة غزو شمال أفريقيا، واكتفوا مثل البرتغاليين ببضع ثغور بحرية متفرقة. وبذا وبعد أن انتهت آخر حلقات الصراع الإسباني العثماني في المتوسط تجمد الوضع منذ نهاية القرن ١٦ على أن يكون الساحل الشمالي أوروبيًا مسيحيًا والساحل الجنوبي عربيًا إسلاميًا. وهو الوضع الذي تغير مع موجة الاستعمار التقليدي منذ بداية القرن ١٩، وهذه قضية أُخرى.

(ب) سياسات «الإصلاحات» العثمانية: بين إهمال دراسة المتغيرات الداخلية وبين إشكاليات النقل عن الغرب

يُعد استكشاف أبعاد التحيز عند دراسة ما يسمى «الإصلاح» أو عصر التنظيمات العثمانية أو «تأثير الغرب على الدولة العثمانية» ـ يُعد محصِّلة عملية نقد تراكمي لتيار من التحليلات، وليس عملية نقد لأعمال محددة وعلى نحو منفصل. فإن أبعاد هذا التحيز متعددة ومتداخلة. وقد لا تكون مقصورة على تصورات غربية فقط، ولكن تمتد أيضًا إلى تصورات عربية. كما أن المصدر الواحد قد يقع في بُعد واحد من أبعاد التحيز (التي

سبق الإشارة إليها) في حين يكشف صراحة عن خطأ التحيز في أبعاد أُخرى، بل وقد يضع تصوّرًا لعلاج أحد هذه الأبعاد.

إذن ما هي أبعاد نمط التحيز الخاص بهذه القضية؟ وكيف تتداخل؟ يمكن الإجابة على النحو التالي:

١ ـ يتمثل البعد الأول في إهمال دراسة دور المتغيرات العثمانية الداخلية عند دراسة ما عُرف بـ «المسألة الشرقية»، ويعكس ذلك الإهمال المقولة التالية: يرجع استمرار الدولة العثمانية دون سقوط لمدة تقرب من القرنين إلى توازنات القوى الأوروبية خلال القرنين منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الربع الأول من القرن العشرين؛ فلقد فرضت هذه التوازنات الحِفاظ على بقاء هذه الدولة حتى تتم الإجراءات المناسبة، وفي الوقت المناسب لتقسيمها، ودون تعريض التوازنات الأوروبية القائمة لخطر جسيم يهدد استقرار وأمن النظام الأوروبي برُمته.

ومن الواضح أن هذه المقولة تعكس تحيزًا يُعلي من قيمة دور الفاعل الأوروبي، ويجسِّد الدولة العثمانية كمجرد موضوع للتفاعلات الأوروبية، أو باعتبارها مجرد فاعل سلبي يتلقى الأوامر الأوروبية. بعبارة أُخرى، فإن هذا التحيز أعطى انطباعًا أن القوى الأوروبية الكبرى ذات قدرة كبيرة للتأثير على مجريات الأحداث، في نفس الوقت الذي لم يُعطِ فيه وزنًا كافيًا لتأثير القوى الداخلية العثمانية. هذا ولقد بادرت مصادر غربية رائدة في دراسة المسألة الشرقية ببيان أسباب ظهور هذا التحيز وكيفية علاجه.

فلقد ظهر هذا البُعد من التحيز لعدة أسباب من أهمها ـ قيام الأوروبيين أنفسهم بدراسة «المسألة الشرقية» والإمبراطورية العثمانية من الخارج، والاستعانة بمصادرهم الأوروبية وليس العثمانية، ومن أجل خِدمة سياسات حكوماتهم وأهدافها ومصالحها العسكرية والسياسية والاقتصادية تجاه الدولة العثمانية ثُم تأثر الأطر الفكرية للمؤرخين الأوروبيين بمفاهيم الليبرالية والقومية، ومن ثَم نظرتهم للإمبراطوريات

المتعددة القوميات ككيانات غير طبيعية لا بد أن تسقط ثُم عدم تعاطف الأوروبيين مع هذه الإمبراطورية المسلمة التي تلتصق بها تصورات الأوروبيين عن الإسلام والمسلمين.

وأحد السبل لعلاج هذا التحيز هو محاولة فهم لماذا استمرت الدولة العثمانية مدة طويلة، وعلاقة هذا الاستمرار بحركة «الإصلاحات»، والعلاقة بين الإصلاحات الحكومية وبين القوى الداخلية المعارضة لها. ومن الواضح أن هذا السبيل يعكس رفض الاعتماد المطلق على الرؤية السلبية للدولة العثمانية باعتبارها كيانًا محكومًا عليه بالدمار على يد القوميات الصاعدة في الأراضي التي كانت تحكمها، وعلى يد القوى الأوروبية التي تترصد بها. فهو يعكس الاهتمام بالنظر إلى التاريخ العثماني من الداخل تصحيحًا للنظرة الضيقة من خلال المنظور الأوروبي التقليدي للتاريخ الدبلوماسي للمسألة الشرقية.

ومن ثَم فإن من أهم متطلبات تنفيذ هذا السبيل هو البحث في وثائق مصادر عثمانية وليس أوروبية فقط؛ حتى يمكن فهم تطور عملية صنع القرار في الدولة العثمانية والضغوط الداخلية التي تعرضت لها. وذلك من خلال دراسة عميقة للتاريخ الاجتماعي والاقتصادي العثماني. وكان هذا المجال ـ حتى عِقدين مضيا ـ من أقل مجالات دراسة التاريخ العثماني تطورًا وجذبًا للاهتمام.

ولكن ألا يمكن أن يقود ذلك السبيل إلى تحيز آخر؟

٢ ـ فمع هذه الدعوة للاهتمام بتأثير سياسات الإصلاح إلى جانب تأثير التوازنات الأوروبية: تبرز مجموعة أُخرى من التحيزات تتجه إلى إلقاء مسؤولية الفشل في علاج التدهور والانهيار على أسباب داخلية، مرجِعها أساسًا إلى المعارضة الداخلية، وخاصة من القوى الدينية. ويتمثل هذا التحيز في النظر إلى ما سمي «الإصلاحات» (والتي هي في الأساس أخذٌ من ـ ونقلٌ عن ـ الغرب وتحت تأثيره وضغوطه) نظرة إيجابية تأييدية، واتهام من عارضوها بالرجعية والسلَفية، وبأنهم سبب تدهور الدولة العثمانية، وعدم قدرتها على إدخال الإصلاحات الحقيقية.

هذا ويكتسب اكتشاف هذا التحيز ومناقشة أسبابه وعواقبه وكيفية علاجه أهمية خاصة. حيث تصبح الخبرة العثمانية في هذا المجال ذات مدلولات هامة بالنسبة لقضية من أخطر القضايا المعاصرة وهي قضية عمليات الإصلاح أو التغيير أو التحديث في نظُم الدول الإسلامية عن طريق الأخذ عن نماذج غربية أو تحت تأثير قُوى ضغط خارجية. فإن سياسات «الإصلاحات» العثمانية لم تكن ـ من حيث دوافعها وطبيعتها ونتائجها ـ عمليةً داخلية فقط، ولكنها تقع في صميم التفاعلات الدولية الكبرى في هذه المرحلة. ومن هنا خصوصية هذه الخبرة العثمانية بالنسبة للتنظير حول التفاعل بين الداخلي والخارجي في هذه العمليات المتعددة. وهذه العمليات تثير بدورها كل أبعاد الجدال بين التوجهات المختلفة حول أسباب ما أضحى عليه حال المسلمين خلال القرنين الماضيين، وهل هذا مردُّه إلى فشل الإسلام أم فشل تطبيقاته وحول سبل إحياء المجتمعات والنظم الإسلامية وتجديدها.

ومع ذلك فإن فهم ضوابط ومعايير تقويم حركة الإصلاح العثمانية في حاجة لدراساتٍ مقارَنة تراكُمية على عدة مستويات، وفي عدة مجالات من شأنها أن تثير مجموعة تساؤلات، وهي تتلخص كالآتي:

(أ) معنى «الإصلاح» وأهدافه: هل يبدأُ من داخل نفس النظام، ومن أجل إحيائه وتجديده، وفي ظل ضوابط ومعايير إسلامية؟ أم للانتقال إلى نظام آخر مختلف تمامًا عن طريق النقل عن الغير؟ وفي هذه الحالة الأخيرة يثور التحفظ على استخدام مصطلح الإصلاح حيث يصبح ـ في الحالة العثمانية، وخلال القرن ١٩ بصفة خاصة ـ مصطلح «تأثير الغرب والنقل عنه» أكثر ملاءمة.

وهذا يقتضي بدوره الإجابة عن السؤال التالي: هل بدأت الإصلاحات العثمانية بالمعنى الأول وانتهت إلى الثاني؟ وكيف؟ ولماذا؟

(ب) الدوافع نحو إدخال الإصلاحات: هل هي ذاتية لإحداث تحول حقيقي أم تولَّدت تحت ضغط من الخارج اتفاقًا مع مصالح قوىً خارجية؟ وما نمَط ودرجة ومجال تأثير هذا الضغط الخارجي ابتداء من فرض الإصلاح وخلال عملية تنفيذه؟

(جـ) معضلة الإصلاح: كيف يمكن نقل الممارسات المفيدة عن الغرب دون النَّيل من الذات والعقائد؟ وهل هذا ممكن في ظل توازن القوى الدولي الذي لا يكون في صالح الطرف الذي في حاجة للإصلاح؟

(د) مضمون السياسات الإصلاحية: فهي متنوعة الجوانب: عسكرية، ودبلوماسية، واقتصادية، واجتماعية، وسياسية، من ثَم فهناك حاجة لتحديد الأولوية التي حَظِي بها كل جانب من هذه الجوانب، وأيهم كان أكثر تحديًا وإثارة للمعارضة الداخلية؟

(هـ) أهم القوى المعارضة ودوافعها ومبرِّراتها: ودرجة تأثيرها بالمقارنة بدرجة تأثير الضغوط الخارجية على تفريغ الإصلاح من محتواه الإيجابي.

وحيث أنه لا يمكن في هذا الموضع الإجابة بالتفصيل عن هذه الأسئلة على نحو يبين سبُل علاج التحيز السابق توضيحه إلا أنه يمكن الإشارة إلى ثلاث مراحل متميزة من حيث مضمون الإصلاح ودرجة المعارضة ودرجة الضغط الأوروبي.

المرحلة الأُولى: شهدت الإصلاحات العسكرية والفنية فقط دون نقل مؤسسات أو آراء سياسية أو قيَم اجتماعية غربية، وكانت المعارضة الدينية قوية لهذه الإصلاحات التي بدأت في نهاية القرن ١٨ مع سليم الثالث عقب الهزائم الخطيرة أمام روسيا.

أما المرحلة الثانية: فقد شغلت النصف الأول من القرن ١٩ وشهدت إصلاحات حكومية ومجتمَعية واقتصادية أكبر لمواجهة القوى الأوروبية، وللحِفاظ على السيطرة على الشعوب غير المسلمة شَمِلت القضاء على الإنكشارية، وتجديد الجيش وقطع علاقته بالعلماء، والتغيير في نظم التعليم نحو مزيد من التعليم المدني والعسكري والطبي، والفصل بين مجلس تشريعي برئاسة شيخ الإسلام، وبين مجلس مدني للقوانين والقواعد المدنية وتبلورت المعارضة الدينية في هذه المرحلة وتبلور أيضًا الانعزال بين الدين والمجتمع. ولكن فشلت هذه المعارضة نظرًا لتزايد الضغوط الخارجية وتزايد احتياج السلطان العثماني للمساندة البريطانية والفرنسية أمام تزايد

مشاكل البلقان، وتزايد التهديدات الروسية.

أما المرحلة الثالثة: والتي شغلت النصف الأخير من القرن ١٩، فقد تبلور على صعيدها أخطر الإجراءات وهو تطبيق المساواة بين المسلمين وغير المسلمين (١٨٥٦) وذلك في وقت تزايد فيه - بعد حرب القرم - التهديد الأوروبي لتماسك الإمبراطورية حيث أخذت القوى الأوروبية تتجه لاستقطاع أجزاء من الولايات العربية، وتبلورت أبعاد المعارضة لتظهر قوى جديدة «غير محافظة» هذه المرة. ولكن «ديمقراطية» تقاوم استمرار السِّمات الاستبدادية في حكم السلطان عبد الحميد الثاني، حيث لم يلتزم بتطبيق إصلاحات القانون الأساسي (الدستور) ١٨٧٦.

على ضوء العرض الموجز يمكن الإشارة إلى أمرين يقع الانتباه إليهما في صميم فهم آلية هذا النمط من التحيز وكيفية علاجه.

الأمر الأول: هو أبعاد الدور الأوروبي السلبي التأثير على هذه العملية الإصلاحية، سواء من حيث فرضها أو من حيث التأثير على تنفيذها. ولقد اعترف بهذا التأثير السلبي أكثر من مصدر غربي استنادًا من ناحية إلى تقويم الحكومات الغربية لمشاكل الدولة العثمانية على ضوء مصالحهم واهتماماتهم بالتجارة والاقتصاد. الأمر الذي حمل هذه الحكومات على اقتراح الإجراءات الإصلاحية التي تلائم تحقيق مصالحها بل والسعي إلى تنفيذها بسرعة دون الأخذ في الاعتبار حقيقة المشاكل التي تواجه العثمانيين عند هذا التنفيذ.

ومن ناحية أُخرى: ضغطت القوى الغربية لإتمام بعض الإصلاحات، وذلك باستغلال الأقليات المسيحية من أجل هدم الإمبراطورية والسيطرة على اقتصادها، وكذلك استغلال بعض الإصلاحات الإدارية لخدمة الأهداف الغربية بصورة أكثر فعالية، وعلى حساب شعوب المسلمين.

ومن ناحية ثالثة: لم تقم القوى الأوروبية بإقناع العثمانيين بإقامة حكومة أفضل ولكن منعتهم من القيام بذلك بل ودفعتهم إلى النقيض.

حيث أن تأثير القوى الأوروبية كان سلبيًا لأنه تمت ممارسته من خلال القوة العسكرية والتهديد باستخدامها، ومن ثَم فإن الدولة العثمانية أقدمت على الإصلاحات ـ ليس لإنجاز إصلاح حقيقي ـ ولكن لإرضاء الدول الغربية وحفاظًا على الاستمرار؛

ومن ناحية رابعة: تحيُّز الأوروبيين في نظرتهم وعند تقويمهم للإصلاحات العثمانية؛ إذ نظروا إليها من خلال المعايير الذاتية لنماذجهم الأمر الذي أدى إلى الفشل في تكوين صورة حقيقية لديهم عما يقوم به العثمانيون أو ما يجب أن يقوموا به.

الأمر الثاني: هُوَ أن النقل عن الغرب والأخذ عنه ليس في حد ذاته وفي كلِّياته قيمة إيجابية بصورة مطلقة ودائمة، وخاصة حين يتم تحت تأثير ضغط خارجي، وفي مرحلة من مراحل تدني وتدهور القوة الذاتية مثل التي جرت فيها الإصلاحات العثمانية خلال القرن ١٩. حقيقةً سبق وأخذ العثمانيون عن الغرب وخاصة في المجال العسكري والتقني، كذلك سبق وقدَّم العثمانيون امتيازات للدول الأوروبية، ولكنها جميعًا كانت ممارسات تمت في ظل القوة العثمانية، بل ودعمت من عناصر هذه القوة؛ لأنها جرت في ظل ظروف داخلية وخارجية مختلفة عن ظروف إصلاحات القرن ١٩. حيث أن الأخيرة جاءت إرضاء لأوروبا وتحت ضغطها، وتحت ضغط هزائم عسكرية خطيرة حاقت بالدولة العثمانية في نطاق عملية تحوُّل مركز القوة العالمية نحو أوروبا، ومن ثَم اتجاه الأنظار نحو النموذج الغربي ـ المسيحي الحضاري.

ولم يكن ما سُمي بـ «الإصلاحات» في هذه الفترة إلا عامل تكريس للضعف، والإعداد للانهيار التام، واحتواء ما تبقى من عناصر القوة. فبالرغم من هزائمها العسكرية وتأخرها الاقتصادي ـ بالمقارنة بما كان يحدث في الغرب ـ لم تكن الدولة العثمانية مطلقة الضعف عسكريًا، وكانت كيانًا ضخمًا لا يمكن إسقاطه دفعة واحدة كما حدث مع الإمبراطورية المغولية في الهند في منتصف القرن الثامن عشر. ولذا كان السبيل هو خلق علاقات اعتماد على الغرب تكمل من إضعاف هذا

الكيان، وتنال من صميم إرادته، وصميم ذاتيته، وأسس شرعيته في الداخل. وكما كانت الإصلاحات الاقتصادية وسيلة لإكمال دمج الدولة العثمانية في النظام الرأسمالي الغربي، فإن ما عقدته من محالفات ومعاهدات أكمل اندماجها في نظام الدول الأوروبية. ولم تكن لتؤدي جميع هذه السبل إلى إحياء أو تجديد مجتمع إسلامي، ولكن كانت سبيلاً لقطع صلة الحركة «الإصلاحية» عن الإسلام، وعزل الدين عن المجتمع أي وضع جذور العَلمنة والابتعاد عن الأسُسِ الإسلامية.

ومن هنا تبرز أهمية ومغزى البحث بنظرة جديدة في أَبعاد دور قُوى المعارضة الداخلية لهذه الإصلاحات. إذ يؤدي هذا الاهتمام إلى موازنة الاهتمام التقليدي بأثر التوازنات الأوروبية ـ الأوروبية على عملية استمرار الدولة العثمانية قرنًا ونصفًا دون انهيار (كما سبق التوضيح)؛ ولكن يجب الحذر ألا يكون هذا سبيلاً لتحيز آخر يهدف لإلقاء مسؤولية فشل الإصلاحات على الداخل أساسًا، وعلى من اقترنوا بالإسلام بصفة خاصة. أي طبقة العلماء التي وُصفت بالقوى «المحافظة» أو «الرجعية أو السلفية». وبالرغم من أن هذه القوى لم تكن تعارض نظام الحكم العثماني القائم بقدر ما كانت تعارض طبيعة الإجراءات الإصلاحية التي تأخذ عن الكافر، وتجرد المجتمع الإسلامي وممارساته من خصوصياتها؛ إلا أنه يصبح من التحيز البيِّن الانسياق تمامًا في الهجوم على هذه القوى من المعارضة، كما أنه يكون من التحيز البين أيضًا المساندة الكاملة لمواقفهم. فإن الموقف الوسط بين هذين التحيزيْن يتطلب الدراسة العلمية المنظمة لآليات هذه المعارضة، ومضمون معارضتها، ومبرراتها؛ لتبين مدى ما قدمته من بدائل للإصلاح من داخل النظام الإسلامي، ولماذا لم تكن من الفعالية لدرجة سمحت لقوى الضغوط الخارجية بجرف حركة الإصلاح لتصبح عملية تحول وانتقال من نظام إلى آخر.

إن الإشكالية الأساسية لمثل هذه الدراسة تكمن في التساؤل عن حدود العلاقة بين سبل الإصلاح التي لا تُلغي الذاتية الإسلامية، وتكون مستندة إلى أسس النظام الإسلامي وبأساليبه، وبين ضغوط الإطار النظُمي

الدولي القائم وما تفرضه من قيود على مثل هذه السبل من الإصلاح. ومما لا شك فيه أن الواقع المعاصر للدول الإسلامية يطرح هذه الإشكالية، بقوة ومما لا شك فيه أيضًا أن إعادة قراءة وتحليل الخبرة العثمانية في هذا المجال تساعد على تقديم العديد من المدلولات والإجابات.

obeikan.com